الأمن» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٧). وحذا حذوه القائم بأعماله وزير الخارجية شمعون بيرس، بقوله: «يجب أن نواصل مكافحة الارهاب وكأنه لا وجود لعملية السلام، ويجب أن نواصل عملية السلام وكأنه لا وجود للارهاب» (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٨٧).

ارباك واتهامات

استعراض القوة هذا، كما برز في تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، لم يخف حالة الارباك التي إنتابت الشبكة السياسية برّمتها إزاء اتساع نطاق الانتفاضة، على الرغم من تصعيد حملة القمع والارهاب، بعد عودة رابين من زيارته الولايات المتحدة. هذا الارباك وجد تعبيراً عنه في سلسلة الاجتماعات التي تمّت فيها مناقشة الأوضاع في المناطق المحتلة، على مستويات الحكومة، والطاقم الوزاري المصغّر، والكنيست ولجنة الخارجية والأمن التابعة له. فمنذ مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، وحتى مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، كانت الانتفاضة موضوعاً ثابتا على جدول أعمال الحكومة. كذلك عقد الطاقم الوزاري المصغّر ثلاث جلسات لمناقشة الأوضاع، والكنيست خمس جلسات، ولجنة الخارجية والأمن ثلاث جلسات (انظر بهذا الشأن **يديعوت أحرونوت**، ١٤ و ١٥ و ١٧ و ٢١ و ٢٤ و ٢٨ و ٣١/١٢/١٩٨٧، و **هآرتس**، ٢٩ و ٣٠/١٢/١٩٨٧، و **معاريف**، ٦/١/١٩٨٨).

وتفيد التقارير الصحافية بهذا الشأن بأن الحكومة الاسرائيلية تجنّبت مناقشة الجوانب السياسية للانتفاضة، في ضوء عاملين: الاول، إصرار الحكومة الاسرائيلية على اعتبار الانتفاضة مجرّد أعمال شغب وإرهاب، وانه «لا يجوز الخلط بين مكافحة الارهاب وأعمال الشغب، وبين العملية السياسية» (**يديعوت أحرونوت**، ٢١/١٢/١٩٨٧)؛ والثاني انقسام الحكومة على ذاتها بالنسبة الى المسؤولية عما حصل، حيث تم تبادل الاتهامات والملاسنات بين طرفي الحكومة. ففي بيان صحافي للناطق الرسمي باسم حركة حيروت حمّل البيان السياسة التي ينتهجها زعماء حزب العمل المسؤولية: «ان سياسة الرأس الصغير التي ينتهجها زعماء حزب العمل هي التي ولدت سياسة الارهاب لدى منظمات التخريب في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة. فتصريحات زعماء العمل تزيد في الغليان. ان ضمان الهدوء والامن ممكن، فقط عندما يكون واضحاً ان سياسة الليكود هي التي تحدّد مصير المناطق» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٨٧). ورد حزب العمل على هذا الاتهام، بالقول: «ان اقوال زعماء حركة حيروت لن تغطي حقيقة ان سياستهم التي تكبح كل محاولة للتقدم على طريق المفاوضات من أجل السلام هي التي تؤدي الى التصلب في المواقف لدى سكان المناطق [المحتلة]. انه لمن المؤسف ان يواصل زعماء حيروت محاولاتهم التحريضية التي تؤدي الى ازدياد حدة الاستقطاب داخل الشعب، بدلاً من التحدث عن جوهر المشكلة» (**المصدر نفسه**).

ووجدت هذه الاتهامات اصداءها في جلسة للجنة الخارجية والأمن، حيث كان النقاش عاصفاً، وتضمّن اتهامات بـ «تشجيع الارهاب من الداخل». وقال شامير، في رده على المتناقشين: «ان احد الاهداف الدعائية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي توجّه التعليمات الى رجالها في المناطق [المحتلة] لزيادة حدة التوتر وأعمال الشغب، هو اثارة الجدل الداخلي في اسرائيل بغية اضعافها». واضاف شامير: «ومما يؤسف، انني بدأت اظن انهم قد ينجحون في ذلك». وطالب شامير اعضاء اللجنة بـ «الامتناع عن اثارة الشقاق بين الاخوة» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١٢/١٩٨٧).

دعوة شامير هذه، وتحفّظة في احدى جلسات الحكومة من الاتهامات التي وجّهها اعضاء الليكود الى حزب العمل وزعمائه، لناحية تحميلهم المسؤولية عن اندلاع الانتفاضة واستمرارها (قوله انه «لم يتسبب أي يهودي في أعمال الشغب») (**المصدر نفسه**، ٢١/١٢/١٩٨٧)، لاقا تجاوباً سريعاً من جانب قادة حزب العمل، شريك الليكود في الحكم. فزعيم الحزب بيرس، العائد لتوّه من الولايات المتحدة، سارع الى القول: «ليس هذا هو الوقت المناسب لابراز الخلافات والضعف. انه وقت الوحدة وليس وقت الحسابات الحزبية» (**هآرتس**، ٢٥/١٢/١٩٨٧). لكن بيرس الذي كانت دعوته الى ايقاف الحسابات الحزبية، محاولة للتماثل